منهج الشيخ ابن عثيمين
في
التعامل مع المخالف

أعده

د. عبدالله بن عبدالعزيز الزايدي

كلية الشريعة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بحث محكم مقدم لـ:

ندوة جهود الشيخ محمد العثيمين العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، رفع قدر أهل العلم العاملين، وجعلهم هداة للمؤمنين، وحجة على المخالفين، أحمده سبحانه وأشكره وأصلي وأسلم على خاتم النبيين الرحمة المهداة والنعمة المسداة، نبينا محمد الرؤوف الرحيم بالمؤمنين، وبعد:

فإن الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله عرف بالعلم الغزير والمنهج السديد، والرأي الرشيد، وكان أحد الأئمة الأعلام في هذا العصر، وصل تأثير علمه الآفاق، وكانت فتاواه سببا للوفاق، وعاملا في درء الافتراق، لما حباه الله من القبول العام، والمحبة في القلوب من الخاص والعام، فلا غرو أن تكثر الدراسات عن منهجه، وان تلتذ الأقلام بتدوين علمه وسيرته، وقد علمت بعقد (**ندوة جهود الشيخ محمد العثيمين العلمية**)، فأحببت أن أضرب بسهم مع الغانمين في ميراثه العلمي، واخترت الحديث عن (**منهج الشيخ محمد بن صالح العثيمين** رحمه الله **في التعامل مع المخالف**).

أهميـــة الموضـــوع:

* **تظهر أهمية الموضوع في النقاط التالية:**

- أهمية موضوع العلاقة مع المخالف في هذا الزمن لما حدث فيها من إفراط أو تفريط.
- ما للشيخ، رحمه الله تعالى، من منزلة في قلوب الأمة وأثر واسع، فكان لابد من الوقوف على آرائه في هذا الموضوع المهم لما له من آثار إيجابية في الساحة العلمية.

- ماظهر من تجاوزات وأخطاء في هذا المجال حيث بالغ بعض المتسببين للعلم والدعوة في الحدة مع المخالف لهم، مهما تكن درجة هذا الاختلاف، ووصفوا معظم المخالفين لهم بالبدعة.

منهج الباحث:

- سلكت في هذا البحث المنهج الوصفي التوثيقي - لا المسحي - والمنهج التحليلي بعرض مادة البحث عرضا وصفيا مع تحليل المادة العلمية وتوظيفها في بيان منهج الشيخ في التعامل مع أنماط المخالفين في المجالات التي تم تناولها.
- مع الالتزام بما تقتضيه المنهجية العلمية من ترقيم الآيات وتخريج الأحاديث، وتوثيق النقول.

خطة البحث:

سرت في هذا البحث على الخطة التالية:

المبحث الأول: **نبذة عن حياة الشيخ وسيرته العلمية.**

المبحث الثاني: **تحديد مفهوم المخالف.**

المبحث الثالث: **منهج الشيخ في التعامل مع المخالف في مجال العقيدة.**

المبحث الرابع: **منهج الشيخ في التعامل مع الغلاة.**

المبحث الخامس: **منهج الشيخ في التعامل مع المخالف في مجال الفقه.**

المبحث السادس: **منهج الشيخ في التعامل مع المخالف في مجال الدعوة.**

المبحث السابع: **خصائص منهج الشيخ في التعامل مع المخالف.**

الخاتمة: **وتتضمن نتائج البحث والتوصيات.**

أسأل الله للجميع التوفيق والسداد وأن نقوم ببعض الواجب تجاه شيخنا الجليل رحمه الله وجمعنا به في الفردوس.

المبحث الأول

نبـذة عن حيـاة الشـيخ العلميـة والعمليـة

اسـمه ومولـده:

هو أبو عبدالله محمد بن صالح بن محمد بن سليمان بن عبدالرحمن العثيمين الوهيبي التميمي.

كان مولده في ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك عام ١٣٤٧هـ، في مدينة عنيزة ـ إحدى مدن القصيم ـ بالمملكة العربية السعودية.

شـيوخه:

يعتبر الشيخ عبدالرحمن السعدي شيخه الأول الذي نهل من معين علمه وتأثر بمنهجه وتأصيله واتباعه للدليل وطريقة تدريسه، وقد توسم فيه شيخه النجابة والذكاء وسرعة التحصيل فكان به حفياً ودفعه إلى التدريس وهو لا يزال طالباً في حلقته.

وقرأ على الشيخ عبد الرزاق عفيفي رحمه الله في النحو والبلاغة أثناء وجوده في عنيزة.

وفي المعهد العلمي بالرياض درس على العلماء الذين كانوا يدرسون في المعهد حينذاك ومنهم العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، والشيخ عبدالعزيز بن ناصر ابن رشيد، والشيخ عبدالرحمن الأفريقي وغيرهم، رحمهم الله، ودرس على سماحة الشيخ العلامة عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله.

علمـه:

تبحر الشيخ رحمه الله في شتى الفنون العلمية وأصبح مرجعا فيها ومن أبرز العلوم التي بز فيها الأقران، وسارت بشروحه فيها الركبان علوم التفسير والعقيدة والفقه والحديث والسيرة النبوية والأصول والنحو.

عنايته بالدعوة ونشر العلم وتبليغه:

وكان رحمه الله بالإضافة إلي أعماله الجليلة والمسؤوليات الكبيرة حريصاً على نفع الناس بالتعليم والفتوى وقضاء حوائجهم ليلاً ونهاراً حضراً وسفراً وفي أيام صحته ومرضه، رحمه الله تعالى رحمة واسعة، إذ كان يلزم نفسه باللقاءات العلمية والاجتماعية النافعة المنتظمة المجدولة فكان يعقد اللقاءات المنتظمة الأسبوعية مع قضاة منطقة القصيم وأعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في عنيزة ومع خطباء مدينة عنيزة ومع كبار طلابه ومع الطلبة المقيمين في السكن ومع أعضاء مجلس إدارة جمعية تحفيظ القران الكريم ومع منسوبي قسم العقيدة بفرع جامعة الإمام بالقصيم. وكان يعقد اللقاءات العامة كاللقاء الأسبوعي في منزله واللقاء الشهري في مسجده واللقاءات الموسمية السنوية التي كانت تعقد خارج مدينته فكانت حياته زاخرة بالعطاء والنشاط والعمل الدؤوب وكان مباركا في علمه الواسع أينما توجه كالغيث من السماء أينما حل نفع.

فقد أمضى عمره في التعليم والتربية والإفتاء والبحث والتحقيق ولـه اجتهادات واختيارات موفقة، لم يترك لنفسه وقتاً للراحة حتى اذا سار على قدميه من منزله إلى المسجد وعاد إلى منزله فإن الناس ينتظرونه ويسيرون معه يسألونه فيجيبهم ويسجلون إجاباته وفتاواه.

أعلن فوزه بجائزة الملك فيصل العالية لخدمة الإسلام للعام الهجري ١٤١٤هـ وذكرت لجنة الاختيار في حيثيات فوز الشيخ بالجائزة ما يلي:

أولاً: تحليه بأخلاق العلماء الفاضلة التي من أبرزها الورع ورحابة الصدر وقول الحق والعمل لمصلحة المسلمين والنصح لخاصتهم وعامتهم.

ثانياً: انتفاع الكثيرين بعلمه تدريساً وإفتاءً وتأليفاً.

ثالثاً: إلقائه المحاضرات العامة النافعة في مختلف مناطق المملكة.

رابعاً: مشاركته المفيدة في مؤتمرات إسلامية كبيرة.

خامساً: اتباعه أسلوباً متميزاً في الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة وتقديمه مثلاً حياً لمنهج السلف الصالح فكراً وسلوكاً.

كان رحمه الله على جانب عظيم من العلم بشريعة الله، عمر حياته كلها في سبيل العلم وتحصيله ومن ثم تعليمه ونشره بين الناس يتمسك بصحة الدليل وصواب التعليل كما كان حريصاً أشد الحرص على التقيد بما كان عليه السلف الصالح في الاعتقاد علماً وعملاً ودعوة وسلوكاً فكانت أعماله العلمية ونهجه الدعوي كلاهما على ذلك النهج السليم. لقد آتاه الله سبحانه وتعالى ملكة عظيمة لاستحضار الآيات والأحاديث لتعزيز الدليل واستنباط الأحكام والفوائد فهو في هذا المجال عالم لا يشق له غبار في غزارة علمه ودقة استنباطه للفوائد والأحكام وسعة فقهه ومعرفته بأسرار اللغة العربية وبلاغتها.

مؤلفاته:

ألف الشيخ كتبا كثيرة عم نفعها، وكتب الله لها القبول والانتشار في العالم ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- فتح البرية بتلخيص الحمويّة
- مصطلح الحديث
- الأصول من علم الأصول
- رسالة في الوضوء والغسل والصلاة
- مجالس رمضان
- شرح العقيدة الواسطية

- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى
- الشرح الممتع

وفاتـــــه:

توفي رحمه الله بعد حياة حافلة بالعلم النافع والعمل الصالح، والمحبة في قلوب العام والخاص والقبول العام، وذلك بعد مرض ألم فيه كان فيه مثال الصبر والرضى، إذ لم ينقطع مع شدة المرض عن تبليغ العلم والفتيا إلى أن توفاه الله يوم الأربعاء الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٤٢١هـ[١].

(١) ينظر في ترجمة الشيخ: اللآلئ الحِسَان بِذِكر مَحاسِن الدعاةِ والأعلام، مهنا نعيم مصطفى نجم (١/١١١).

المبحث الثاني
تحديد مفهوم المخالف

في اللغة: المخالف يطلق في اللغة بمعنى (النقيض) يقال فلان نقيضك وهذا القول نقيض ذاك[1].

والضِدّ بالكسر، هو المخالف[2].

وقال الأَصْمَعِيُّ: هو الذَّاهِب في نَاحيَةٍ، وهو المَخالِفُ

ويمكن أن يعرف المخالف **اصطلاحاً** بأنه:

«كل من خالفك في أي شيء؛ فهو الوثني والملحد والكتابي والمرتد والمنافق والمبتدع بدعة اعتقادية والمبتدع بدعة عملية، وهو المنازع في المسائل الفقهية القطعية والظنية، وكذلك في المناهج المختلفة، سواء كانت دعوية أو سياسية أو عملية أو في أي صعيد. فكل من لا يرى رأيك أو عملك فهو لك مخالف»[3].

تحديد المراد بالمخالف في هذا البحث:

وأقصد بالمخالف هنا من خالف الشيخ في منهجه أو في بعض آرائه من المنتسبين للإسلام.

موقف الشيخ من سنة الاختلاف:

بيّن الشيخ رحمه الله أن الخلاف سنة إلهية باقية في البشر وأوضح المنهج الصحيح

(١) المعجم الوسيط ٩٤٧.

(٢) تاج العروس ١١٥.

(٣) سليمان الماجد، قواعد فقه التعامل مع المخالفين، بحث منشور بموقع الشيخ http://www.salmajed.com/node/

في التعامل معه، في أكثر من موضع من فتاواه وإجاباته ومحاضراته وخطبه، ومن ذلك ما جاء في إجابة له على سؤال من أحد الحضور لدرسه وكان السؤال: لماذا لا تحقق مسائل الخلاف ليتبين الداعية وجه الصواب فيها وذلك لجمع كلمة الأمة؟

فكان جواب الشيخ دالا على سعة فهمه وعلمه، إذ بيّن أن الخلاف لن ينتهي، بل سيبقى، قائلاً:

«أرى أنه إذا أردنا أن نجمع العلماء في بلد ما فسيكون هناك اختلاف في الرأي حتى وإن حققنا مسائل الخلاف فإنه سيقع الخلاف ولكن الواجب عليهم أن يتقوا الله ما استطاعوا وإلا يكون الدافع لقبول هذا العالم المخالف للعالم الآخر بل الدافع هو قصد الهدى.

وعلى هذا يتبع الإنسان عند اختلاف العلماء من يرى أنه أقرب إلى الصواب لعلمه ودينه وأمانته وأما أن نجمع الناس على قول واحد فالظاهر أن هذا الأمر متعذر ولا يمكن»[(1)]، ولكن الشيخ رحمه الله يوضح المنهج الصحيح في التعامل مع الخلاف المعتبر وهو أنه ليس بالإلغاء والمصادرة بل بقبول الاختلاف والرأي الآخر إن كان مع صاحبه وجهة معتبرة شرعاً، إذ يقول رحمه الله:

«وحل هذه المشكلة أعني مشكلة التفرق أن نسلك ما سلكه الصحابة رضي الله عنهم وأن نعلم أن هذا الخلاف الصادر عن اجتهاد في مكان يسوغ فيه الاجتهاد لا يؤثر، بل إنه في الحقيقة وفاق؛ لأن كل واحد منا أخذ بما رأى بناءً على أنه مقتضى الدليل، إذن فمقتضى الدليل أمامنا جميعًا، وكل منا لم يأخذ برأيه إلاّ لأنه مقتضى الدليل، فالواجب على كل واحد منا أن لا يكون في نفسه على أخيه شيء، بل الواجب أن

(١) الصحوة الإسلامية ضوابط وتوجيهات، الشيخ محمد بن صالح العثيمين ،إعداد وترتيب أبو أنس علي ابن حسين أبولوز، دار المجد، ط١ـ١٤١٤هـ ـ١٩٩٣م، ص١٥٠.

يحمده على ما ذهب إليه؛ لأن هذه المخالفة مقتضى الدليل عنده»[1].

موقفه من الخطأ في تجاوز الحد المشروع مع المخالف المسلم:

أكد الشيخ على أن تضليل المسلم لإخوانه المسلمين وتبديعهم أو تكفيرهم لمجرد الاختلاف خطأ ومذهب سيئ حيث قال رحمه الله:

«بعض الناس إذا خالفه أحد قال: هو على خطأ وخطّأه أو ضلله أو ربما كفره والعياذ بالله وهذا مذهب سيئ للغاية»[2].

(١) الاعتدال في الدعوة ص (٢٤).

(٢) اللقاء الشهري ج ٣ ص ٩.

المبحث الثالث

منهج الشيخ في التعامل مع المخالف في مجال العقيدة

قسَّم الشيخ المخالفين في مجال العقيدة من المنتسبين للإسلام إلى قسمين رئيسين، وذلك في جواب منه على سؤال: إذا كان المخالف صاحب بدعة، فكيف نتعامل معه؟.

فأجاب بقوله: إن البدع تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: بدع مكفرة.

القسم الثاني: بدع دون ذلك.

ويرى الشيخ أن التعامل معهم يجب أن يكون تعاملا يستهدف دعوتهم إلى الحق، وبالتالي فيمتنع الداعي من التعامل بمنهج النقد والهجوم على ماعندهم من الباطل قبل البيان والإعذار قائلا في جوابه:

«والواجب علينا في القسمين كليهما أن ندعو هؤلاء الذين ينتسبون إلى الإسلام، ومعهم البدع المكفرة وما دونها، إلى الحق ببيان الحق، دون أن نهاجم ما هم عليه إلاّ بعد أن نعلم منهم الاستكبار عن قبول الحق؛ لأن الله تعالى يقول للنبي ﷺ: ﴿ وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدْوَۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ (الأنعام: ١٠٨)، فندعو أولًا هؤلاء إلى الحق ببيان الحق وإيضاحه بأدلته، والحق مقبول لدى ذي كل فطرة سليمة، فإذا وجد منهم العناد والاستكبار فإننا نبيّن باطلهم على أن بيان باطلهم في غير المجادلة معهم أمر واجب»[1].

أما هجر المبتدع فلا يراه الشيخ عملا واجبا مشروعا مع كل مبتدع، وإنما يفرق

(١) الاعتدال في الدعوة ص (٢٤).

الشيخ بين حالات المبتدع، فيرى هجر المبتدع إن كانت بدعته مكفرة، وأما إن كانت غير مكفرة فينظر في المصلحة المترتبة على هذا الهجر، حيث قال رحمه الله:

«أما هجرهم فهذا يترتب على البدعة؛ فإذا كانت البدعة مكفرة وجب هجرهم، وإذا كانت دون ذلك فإننا ننظر إلى الأمر، فإن كان في هجرهم مصلحة فعلناه، وإن لم يكن فيه مصلحة اجتنبناه، وذلك أن الأصل في المؤمن تحريم هجره لقول النبي ﷺ: «لا يحل لرجل مؤمن أن يهجر أخاه فوق ثلاث» فكل مؤمن وإن كان فاسقًا فإنه يحرم هجره ما لم يكن في الهجر مصلحة، فإذا كان في الهجر مصلحة هجرناه؛ لأن الهجر دواء، أما إذا لم يكن فيه مصلحة، أو كان فيه زيادة في المعصية والعتو فإن ما لا مصلحة فيه تركه هو المصلحة»[1].

(١) المصدر السابق ص ٢٤

المبحث الرابع

منهج الشيخ في التعامل مع الغلاة

وفيه تمهيد وخمسة مطالب:

تمهيد في المراد بالغلاة:

المراد بالغلاة هم: كل من تجاوز الحد الشرعي في فهم الدين والعمل به، فالغلو في اللغة تجاوز الحد قال في القاموس المحيط: غَلاَ في الأَمْرِ غُلُوًّا: جاوَزَ حَدَّهُ[1].

والمراد بالغلاة في البحث الفرق التي حكم عليها أهل السنة بالغلو ومن نهج منهجها.

فقد كان موقف الشيخ رحمه الله مع الغلاة موقفا واضحا حازما نابعا من اتباعه الكتاب والسنة ومنهج سلف الأمة.

وقد تناول الشيخ بالرد والبيان كثيرا من مناهج الفرق الغالية سواء أكانوا من الفرق المتقدمة التي ضعف أثرها أو تلك التي لازالت آثارها باقية مؤثرة.

كالخوارج والرافضة والجهمية والمعتزلة والغلاة في الأولياء والصالحين.

ونظرا لأهمية وأثر الغلاة من الرافضة والمتصوفة والقبوريين والخوارج ومن يأخذ ببعض آرائهم سأتناول موقف الشيخ من الغلاة في الأنبياء والأولياء والصالحين، وموقفه من الخوارج أو من يرى رأيهم.

المطلب الأول

الغلاة في الأولياء والصالحين

وقد بين الشيخ وجوه الغلو في كلامهم سواء أكان ذلك من جهة العقيدة أو من جهة العبادة. وعامة كلام الشيخ عن الغلاة من الجهمية أو الرافضة مستفاد من

(١) القاموس المحيط حرف الواو فصل الغين.

شيخ الإسلام وابن القيم.

إلاّ أن كلامه عن الغلاة الذين ينهجون منهج الخوارج أو يأخذون ببعض آرائهم كان مرتبطا بما عايشه الشيخ من صور الغلو في هذا الزمن.

وتعامل الشيخ مع مخالفات هؤلاء الغلاة يتسم بسمات منها:

الأولى: الشفقة والرحمة.

والثانية: الصدق في النصح.

الثالثة: الصدق والوضوح في بيان الحقيقة.

فمن صور الغلو التي أنكرها الشيخ بأسلوبه العلمي، الذي يتجاوز حدود بيان الخطأ إلى الرحمة والشفقة، وبيان الحق وإنكار الباطل، غلو البوصيري في النبي ﷺ في قصيدته المعروفة. حيث قال رحمه الله:

«ومن الغلو قول البوصيري في «البردة» المشهورة:

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به ... سواك عند حلول الحادث العمم
إن لم تكن في معادي آخذا يدي ... فضلا وإلا فقل يا زلة القدم
فإن من جودك الدنيا وضرتها ... ومن علومك علم اللوح والقلم

نشهد أن من يقول هذا، ما شهد أن محمدا عبدالله، بل شهد أن محمدا فوق الله! كيف يصل بهم الغلو إلى هذا الحد؟!

وهذا الغلو فوق غلو النصارى الذين قالوا: إن المسيح ابن الله، وقالوا: إن الله ثالث ثلاثة.

هم قالوا فوق ذلك، قالوا: إن الله يقول: «من ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منه، وأنا مع عبدي إذا ذكرني»[1]، والرسول معنا إذا ذكرناه، ولهذا كان أولئك

(١) متفق عليه: رواه: البخاري (كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ويحذركم الله نفسه، ٤/ ٢٨٤)، ومسلم (كتاب الذكر والدعاء، باب الحث على ذكر الله تعالى، ٤/ ٢٠٦١).

الغلاة ليلة المولد إذا تلى التالي «المخرف» كلمة المصطفى قاموا جميعا قيام رجل واحد، يقولون: لأن الرسول ﷺ حضر مجلسنا بنفسه، فقمنا إجلالا له، والصحابة رضي الله عنهم أشد إجلالا منهم ومنا، ومع ذلك إذا دخل عليهم الرسول ﷺ وهو حي يكلمهم لا يقومون له، وهؤلاء يقومون إذا تخيلوا أو جاءهم شبح إن كانوا يشاهدون شيئا، فانظر كيف بلغت بهم عقولهم إلى هذا الحد! فهؤلاء ما شهدوا أن محمدا عبدالله ورسوله.

وهؤلاء المخرفون مساكين، إن نظرنا إليهم بعين القدر؟ فنرق لهم، ونسأل الله لهم السلامة والعافية، وإن نظرنا إليهم بعين الشرع، فإننا يجب أن ننابذهم بالحجة حتى يعودوا إلى الصراط المستقيم، والرسول ﷺ أشد الناس عبودية لله، أخشاهم لله، وأتقاهم لله، قام يصلي حتى تورمت قدماه، وقيل له في ذلك، فقال: «أفلا أكون عبدا شكورا»، وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، هذا تحقيق العبادة العظيمة.

المطلب الثاني

موقف الشيخ من الخوارج وممن يأخذ ببعض آرائهم

شدد الشيخ رحمه الله النكير على تكفير المسلمين بلا بينة، وبيّن شدة خطر تكفير المسلمين قائلا:

«الذي يكفر المسلمين بلا دليل التكفير ليس بالأمر الهين ما هو مجرد أن تقول الإنسان كافر حتى تكون كلمة عابرة هي تتضمن حل دم المكفر وحل ماله وجواز قتله وإذا كان وليا فلا بيعة له فالمسألة خطيرة جدا فهؤلاء الذين ابتلوا والعياذ بالله في الآونة الأخيرة في البحث في هذه الأمور[(١)].

وأكد رحمه الله على خطورة تكفير ولاة الأمر المسلمين لما تحدث عن حالة وجدت لدى بعض الشباب في المملكة العربية السعودية وهي القول بتكفير ولاة الأمور فحذر من ذلك بشكل خاص بعد التحذير العام قائلا:

(١) الشرح المختصر على بلوغ المرام (٣/٣٤٨).

«ومحاولة أن يكفروا ولاة الأمور من اجل أن يستبيحوا بذلك الخروج عليهم هؤلاء هم ورثة الخوارج الذين قال الرسول ﷺ فيهم إنهم يقرؤن القرآن ولا يجاوز حناجرهم وإنهم يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية والعياذ بالله وأمر بقتالهم وقتلهم لأنهم كفروا عباد الله والعجب أنهم يصبون جام غضبهم على من لم يكفره الله ورسوله ويسكتون عن الكفار الحقيقيين الذي يجب أن نحذر الناس منهم كاليهود والنصارى والشيوعيين والإلحاديين، وهذا لا شك من الخطر العظيم على الأمة الإسلامية العجب أن هؤلاء يحرصون على البحث في هذه الأمور والمناقشة فيها وإتعاب أنفسهم وغيرهم ولو فتشت ما فتشت لوجدت عندهم إخلالا في أعظم أركان الإسلام وهو شهادة أن لا اله إلا الله وان محمدا رسول الله وأقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج بيت الله الحرام لان هؤلاء يريدون أن يكونوا شركاء مع الله في التشريع والتكفير وعدم التكفير والشرع لله والتكفير لله ﷻ هؤلاء يريدون أن يكونوا مع الله يكفرون من شاءوا ويؤمنون من شاءوا فاحذروا هؤلاء احذروا هؤلاء والبحث معهم ليس فيه فائدة لان غالبهم ولا أقول كلهم يتكلمون عن هوى وليس للهدى والبحث مع من يتكلم عن هوى بحث لا طائل تحته ليس فيه إلا مجرد ضياع الوقت أو التلبيس والتشبيه على الناس»[(١)].

المطلب الثالث

موقف الشيخ من الغلو في الحكم على المخالف

كما نبه الشيخ إلى صورة من الغلو تتصل بقضية الحكم على المخالفين، وهي التضليل والتكفير بأي مخالفة «لأن بعض الناس إذا خالفه أحد قال: هو على خطأ وخطّأه أو ضلله أو ربما كفره والعياذ بالله وهذا مذهب سيئ للغاية[(٢)].

---

(١) الشرح المختصر على بلوغ المرام (٣ / ٣٤٩).

(٢) اللقاء الشهري ج ٣ ص ٩.

المطلب الرابع

موقف الشيخ من الغلو في التكفير بالمعصية

ومن صور الغلو التي حذر منها الشيخ التكفير بمطلق المعصية، حيث قال:

«الشق الثاني: هذا أيضاً الذي يكفر الناس لأي سبب أو لأي معصية، إذا صدق هذا التعبير لأي معصية صار مذهبه أشد من مذهب الخوارج؛ لأن مذهب الخوارج يكفرون فاعل الكبيرة، ليس في كل معصية، فإذا وجد الآن من يكفر المسلمين بأي معصية فإنه ضال مخالف للكتاب والسنة زائد على مذهب الخوارج الذين قاتلهم علي بن أبي طالب، واختلف المسلمون في تكفيرهم، فمنهم من كفرهم ومنهم من فسقهم وجعلهم من البغاة الظلمة. أوليس الله يقول: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ (النساء: ٣١)، فالإنسان في اجتنابه الكبائر يكفر الله عنه الصغائر إذا لم يصر على الصغيرة، أما إذا أصر فلقد قال العلماء: إن الإصرار على الصغيرة يجعلها كبيرة. فهذا القول لا شك أنه ضلال»[(١)].

تحذير الشيخ من التسرع في التكفير:

وفي موضع آخر يؤكد الشيخ على الحذر من التسرع في التكفير مبينا خطورة هذا الأمر مستدلاً عليه، حيث قال:

«يجب أن نعلم أن الكفر حكم شرعي لا يتلقى إلا من الشرع وأن الأصل في المسلمين الإسلام حتى يدل دليل على خروجهم منه.

والتسرع في التكفير خطير جداً جداً جداً، حتى أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال محذراً منه ـ أي من التكفير: «من دعا رجلاً بالكفر أو قال يا عدو الله وليس كذلك حار عليه»[(٢)].

(١) المصدر نفسه.

(٢) صحيح مسلم (١ / ٥٧).

المطلب الخامس

تأكيد الشيخ على المنهج الوسط في فهم الدين والعمل به

يدعو الشيخ دائما إلى البعد عن الغلو والتطرف في الأحكام والآراء ويرى أن من يسلك مسلك التوسط يكون أقرب على الحق غالبا، وأن التطرف والغلو يبعد الإنسان عن الصواب، ومن نفائس أقواله في هذا قوله:

«والغالبُ في أقوال العلماء إذا تدبَّرتها أنَّ القولَ الوسطَ يكون هو الصَّواب؛ لأنَّ القول الوسط تجده أخذَ بأدلَّةِ هؤلاء وأدلَّةِ هؤلاء فَجَمَعَ بين الأدلَّةِ»[1].

وأكد الشيخ هذه الحقيقة بجملة من الأمثلة في العقيدة فقال:

وانظر مثلاً إلى العقائد، فقد انقسم النَّاسُ في صفات الله إلى طَرَفين ووسط طَرفٍ غلوا في الإثبات فأثبتوها مع التمثيل.

وطَرفٍ غلوا في التنزيهِ فَنفَوها. فهذان طرفان.

ووَسَطٍ أثبتها مع نفي المماثلةِ.

وفي القَدَرِ انقسمَ النَّاسُ إلى طرفين ووَسَط:

طرفٍ غلوا في إثبات القَدَرِ وقالوا: إنَّ الإنسانَ مُجبرٌ على فِعْلِه وليس له اختيار.

وطرفٍ آخر غلوا في النَّفْي وقالوا: إنَّ العبدَ مستقلٌّ بعَمَلِه ولا تعلُّقَ لقَدَرِ الله فيه.

وقسم ثالث وَسَط قالوا: إنَّ الإنسانَ له إرادةٌ واختيارٌ في فِعْلِه، ولكنَّه مكتوبٌ عند الله وبتقدير الله، فتوسَّطوا، فصاروا على الصَّواب.

وفي باب الوعيد انقسم النَّاسُ أيضاً إلى طَرفين ووَسَطٍ:

قسمٍ أخذوا بنصوصِ الوعيدِ وتركوا نصوصَ الرَّجاءِ.

(١) الشرح الممتع على زاد المستقنع (٤ / ٢٩٢).

وقسم آخر أخذوا بنصوصِ الرَّجاءِ وتركوا نصوصَ الوعيدِ.

وقسمٌ توسَّطَ.

فالقسم الأول: الذين أخذوا بنصوصِ الوعيد وأهدروا نصوصَ الرَّجاءِ، قالوا: مَن فَعَلَ كبيرة مِن كبائرِ الذنوب فإنه مُخلَّدٌ في النَّارِ ولا تنفعُ فيه الشفاعةُ.

والقسم الثاني: الذين تطرَّفوا مِن جهةٍ أخرى أخذوا بنصوص الرَّجاءِ وتركوا نصوصَ الوعيدِ، وقالوا: فاعلُ الكبيرةِ لا يدخلُ النارَ، والنصوصُ الواردةُ في الوعيدِ إنَّما تنصبُّ على الكُفَّارِ لا على المؤمنين[1].

والقسم الثالث: قالوا: إنَّ نصوصَ الوعيد نصوصٌ ثابتةٌ واردةٌ على مَن استحقَّها، ولكن هذا الذي استحقَّ هذا الوعيد تحتَ المشيئة؛ لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ (النساء: ٤٨).

وفي آلِ الرَّسولِ ﷺ انقسمَ النَّاسُ إلى طَرفين ووَسَطٍ:

قسم غلوا في آلِ الرَّسولِ غلواً كبيراً، حتى بالغ بعضُهم فادَّعى ألوهية بعضِ آل البيت وربوبيتهم وأنَّ لهم تصرُّفاً في الكون. وهذا القسمُ يتزعَّمُه الروافضُ.

وقسم بالعكس؛ أبغضُوهم وسبُّوهم وقَدَحوا فيهم، وهذا القسمُ يتزعَّمُه النَّواصبُ ومنهم الخوارج؛ لأنَّ الخوارجَ قاتلوا عليَّ بن أبي طالب، وخرجوا عليه واستباحوا قتالَه.

والقسم الثالث: وَسَطٌ، قالوا: إنَّ آلَ البيت لهم حَقٌّ علينا، المؤمنُ منهم له حَقَّان: حَقُّ الإيمان، وحَقُّ القَرابة مِن الرَّسولِ ﷺ، ولكننا لا نغلوا فيهم كما غلتِ الرافضةُ، ولا نَسبُّهم ونبغضُهم كما فَعَلَ النَّواصبُ، بل نحن وَسَطٌ.

وفي أسماءِ الإيمان والدِّين اختلفَ النَّاسُ أيضاً على طرفين ووَسَطٍ.

(١) الشرح الممتع على زاد المستقنع (٤ / ٢٩٣).

طرفٍ قالوا: إذا فَعَلَ المؤمنُ كبيرةً سمَّيناه كافراً، وهؤلاء هم الخوارجُ، وعلى العكس المرجئة، قالوا: إذا فَعَلَ المؤمنُ كبيرةً فهو مؤمنٌ كاملُ الإِيمان وإيمانُه كإيمان جبريل وأبي بكر.

والقسم الثالث قالوا: هو مؤمنٌ فاسقٌ، مؤمنٌ بإيمانِه فاسقٌ بكبيرتِه، أو مؤمنٌ ناقصُ الإِيمان، فلا يُعطى الإِيمانَ المطلق، ولا يُسلب مطلقُ الإِيمانِ[1].

ثم أكد الشيخ مرة أخرى على صحة المنهج الوسط قائلا:

فأنت ترى دائماً القولَ الوسطَ هو الذي يكون صحيحاً، ووجه ذلك واضحٌ؛ لأنَّ القولَ الوسطَ يأخذ مِن أدلَّة هؤلاء وأدلَّة هؤلاء، والقولُ الطَّرفُ يأخذ بأحدِ الأدلَّةِ ويدعُ الأدلَّةَ الأخرى.

(١) الشرح الممتع على زاد المستقنع (٤ / ٢٩٤).

المبحث الخامس

منهج الشيخ في التعامل مع المخالف في مجال الفقه

في الفترة التي كثر إقبال الطلاب فيها على الشيخ والتي امتدت من عام ١٤٠٤ تقريبا وإلى وفاته حدثت بين طلاب حلقات العلم عنده وعند غيره من العلماء إشكالات ناشئة عن حماس الشباب وإقبالهم على التدين والرغبة في تطبيق السنة والتزامها، مع قلة العلم.

ومن هذه الإشكالات التنازع في مسائل العلم والفقه والإلحاح على تطبيق سنن واعتبارها واجبات ينكر على من تركها، مع أن في ثبوت كونها سنة خلافا بين أهل العلم، حتى وصل الأمر إلى التبديع بترك جلسة الاستراحة ونحو ذلك من السنن.

وتطور الأمر عند بعضهم إلى الإساءة للمذاهب الفقهية والجرأة على تخطئة الأئمة المتبوعين، ووصل الأمر ببعضهم أن عد اتباع المذاهب الفقهية كاتباع المشركين لآبائهم.

وقد تنبه الشيخ مبكرا لخطورة هذا الأمر، وبين الأخطاء التي يقع فيها هؤلاء الشباب بباعث من حماسهم وجهلهم.

وبيّن الشيخ رحمه الله الأثر السلبي للجهل بطبيعة الخلاف الفقهي بين العلماء وأنه أحدث نوعا من التشويش لدى العامة بسبب جهلهم بأسباب الاختلاف والمنهج الصحيح في التعامل معه. ولذلك خصص محاضرة خاصة لهذا الموضوع ولم يكتف بذلك بل كان بين الفينة والأخرى يتناول هذا الموضوع في دروسه وخطبه ومحاضراته[1].

وقد عد الشيخ أن الخلاف الفقهي لا يمس أصول الدين ولا يمس وحدة المسلمين الحقيقية، وأنه سنة ماضية لا يمكن إلغاؤه، ولكن يتعامل معه بالمنهج

(١) للشيخ محاضرة بعنوان الخلاف بين العلماء طبعت وانتشرت ولقيت قبولا واسعا.

الشرعي وينظر إليه بالرؤية العلمية[1].

فقد أكد الشيخ أن هذا الخلاف ليس ناشئا عن تعمد مخالفة الكتاب والسنة الثابتة عن رسول الله ولكنه ناشيء عن اجتهاد في فهمهما[2].

وبين الشيخ رحمه الله أسباب الاختلاف الفقهي وأجملها في سبعة أسباب.

ثم عرض الشيخ الموقف الصحيح من هذا الخلاف الفقهي بقوله: «ما موقفنا من اتباعهم؟ ومن نتبع؟ من هؤلاء العلماء؟ أيتبع الإنسان إماماً لا يخرج عن قوله، ولو كان الصواب مع غيره كعادة المتعصبين للمذاهب، أم يتبع ما ترجَّح عنده من دليل ولو كان مخالفاً لِمَا ينتسب إليه من هؤلاء الأئمة؟

الجواب هو الثاني، فالواجب على مَن علِم بالدليل أن يتبع الدليل ولو خالف مَن خالف من الأئمة. إذا لم يخالف إجماع الأمة، ومن اعتقد أن أحداً غير رسول الله ﷺ يجب أن يؤخذ بقوله فعلاً وتركاً بكل حال وزمان، فقد شهد لغير الرسول بخصائص الرسالة، لأنه لا يمكن لأحد أن يكون هذا حكم قوله إلا رسول الله ﷺ، ولا أحد إلا يؤخذ من قوله ويُترَك سوى رسول الله ﷺ»[3].

ولكن هذا التأصيل لا يعني أن الشيخ يرى أن من حق كل أحد أن يجتهد مهما كان قدر علمه بل عن الشيخ يرى أن فتح الباب لكل من زعم القدرة على الاستنباط وهو ليس كذلك يفتح بابا من الفساد في الدين. قال رحمه الله:

«ولكن يبقى الأمر فيه نظر، لأننا لا نزال في دوامة مَن الذي يستطيع أن يستنبط الأحكام من الأدلة؟ هذه مشكلة، لأن كل واحد صار يقول: أنا صاحبها. وهذا في

(١) ينظر: الخلاف بين العلماء (١ / ٣).
(٢) ينظر: الخلاف بين العلماء (١ / ٤).
(٣) الخلاف بين العلماء (١ / ١٢).



الحقيقة ليس بجيد، نعم من حيث الهدف والأصل هو جيد؛ أن يكون رائد الإنسان كتاب الله وسُنَّة رسوله، لكن كوننا نفتح الباب لكل مَن عرف أن ينطق بالدليل، وإن لم يعرف معناه وفحواه، فنقول: أنت مجتهد تقول ما شئت، هذا يحصل فيه فساد الشريعة وفساد الخلق والمجتمع.

ثم بين الشيخ أقسام الناس إزاء المسائل العلمية الشرعية إلى أقسام ثلاثة:

«١ ـ عالم رزقه الله عِلماً وفهماً.

٢ ـ طالب علم عنده من العلم، لكن لم يبلغ درجة ذلك المتبحِّر.

٣ ـ عامي لا يدري شيئاً. الخلاف بين العلماء»[1].

أما الأول: فإن له الحق أن يجتهد وأن يقول، بل يجب عليه أن يقول ما كان مقتضى الدليل عنده مهما خالفه مَن خالفه من الناس، لأنه مأمور بذلك. قال تعالى: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ (النساء: ٨٣)، وهذا من أهل الاستنباط الذين يعرفون ما يدل عليه كلام الله وكلام رسوله.

أما الثاني: الذي رزقه الله علماً ولكنه لم يبلغ درجة الأول، فلا حرج عليه إذا أخذ بالعموميات والإطلاقات وبما بلغه، ولكن يجب عليه أن يكون محترزاً في ذلك، وألا يقصِّر عن سؤال مَن هو أعلى منه من أهل العلم؛ لأنه قد يخطئ، وقد لا يصل علمه إلى شيء خصَّص ما كان عامًّا، أو قيَّد ما كان مطلقاً، أو نَسَخَ ما يراه محكماً. وهو لا يدري بذلك.

أما الثالث: وهو مَن ليس عنده علم، فهذا يجب عليه أن يسأل أهل العلم لقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأنبياء: ٧)، وفي آية أخرى: ﴿إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ (النحل: ٤٣ - ٤٤)، فوظيفة هذا أن يسأل، ولكن

(١) المصدر نفسه (١ / ١٦).

مَن يسأل؟ في البلد علماء كثيرون، وكلٌّ يقول: إنه عالم، أو كلٌّ يقال عنه: إنه عالم، فمن الذي يسأل؟ هل نقول: يجب عليك أن تتحرى مَن هو أقرب إلى الصواب فتسأله ثم تأخذ بقوله، أو نقول: اسأل مَن شئت ممَّن تراه من أهل العلم، والمفضول قد يوفَّق للعلم في مسألة معيَّنة، ولا يوفَّق مَن هو أفضل منه وأعلم - اختلف في هذا أهل العلم؟

فمنهم مَن يرى: أنه يجب على العامي أن يسأل مَن يراه أوثق في علمه من علماء بلده، لأنه كما أن الإنسان الذي أصيب بمرض في جسمه فإنه يطلب لمرضه مَن يراه أقوى معرفة في أمور الطب فكذلك هنا؛ لأن العلم دواء القلوب، فكما أنك تختار لمرضك مَن تراه أقوى فكذلك هنا يجب أن تختار مَن تراه أقوى علماً إذ لا فرق[1].

ومنهم مَن يرى: أن ذلك ليس بواجب؛ لأن مَن هو أقوى عِلماً قد لا يكون أعلم في كل مسألة بعينها، ويرشح هذا القول أن الناس في عهد الصحابة رضي الله عنهم كانوا يسألون المفضول مع وجود الفاضل.

والذي أرى في هذه المسألة أنه يسأل مَن يراه أفضل في دينه وعلمه لا على سبيل الوجوب، لأن من هو أفضل قد يخطئ في هذه المسألة المعينة، ومن هو مفضول قد يصيب فيها الصواب، فهو على سبيل الأولوية، والأرجح: أن يسأل من هو أقرب إلى الصواب لعلمه وورعه ودينه.

وأخيراً أنصح نفسي أولاً وإخواني المسلمين، ولاسيما طلبة العلم إذا نزلت بإنسان نازلة من مسائل العلم ألا يتعجَّل ويتسرَّع حتى يتثبَّت ويعلم فيقول لئلا يقول على الله بلا علم.

فإن الإنسان المفتي واسطة بين الناس وبين الله، يبلِّغ شريعة الله كما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «العلماء ورثة الأنبياء»[2].

(١) الخلاف بين العلماء (١ / ١٧).

(٢) رواه البخاري، كتاب العلم، باب العلم قبل القول والعمل (١ / ٣٧).

المبحث السادس

منهج الشيخ في التعامل مع المخالف في مجال الدعوة

مرت فترة من حياة الشيخ اتسمت بظهور خلاف بين بعض الدعاة وكثر الخائضون فيه وتوجهت الأسئلة للعلماء بالسؤال عن منهج هذا الداعية أو ذلك خصوصا من اشتهر منهم.

وكان من آثار ذلك ظهور موجة من التبديع الواسع والتدقيق في كلام المنتسبين للعلم لاكتشاف الأخطاء والحكم على الأشخاص خصوصا على المنتسبين للعلم من أهل هذه البلاد وممن عرف بانتهاج منهج السلف في الجملة وإن حدثت منهم بعض الأخطاء، وهو ما سمي بـ: (التصنيف) فاتسم منهج الشيخ في التعامل مع الدعاة بالاتساق مع منهجه العام مع المخالفين في أي مجال، كما سيتضح ذلك عند الحديث عن خصائص منهج الشيخ، ومن ذلك الاعتدال والتثبت، والتركيز على الفكرة دون القائل بها.

ويؤكد على وجوب العدل مع الدعاة وإن خالف بعضهم ما يراه طالب العلم السائر على نهج السلف،حيث سئل الشيخ عن أحد الدعاة وما رآه السائل خطأ في منهج ذلك الداعية فكان جواب الشيخ التأكيد على عدم ذكر شخص بعينه وإنما يكون الحديث عن المنهج، بل عد ذلك من قواعد منهجه وهو ماسيتضح في الكلام عن خصائص منهجه بصورة أجلى.

وقد وضع الشيخ رحمه الله قواعد مهمة في تقويم الداعي إلى الله ممن يلتزم المنهج الصحيح في الجملة ولو خالف في بعض المسائل، ومن هذه القواعد:

أولاً: كل إنسان له قدم صدق في الدعوة إلى الله في هذه الأمة من أول الأمة إلى

آخرها، لاشك أنه يحمد على ماقام به من الخير.

وثانياً: كل إنسان مهما بلغ من العلم والتقوى، فإنه لا يخلو من زلل سببه إما الجهل أو الغفلة أو غير ذلك، لكن المنصف كما قال ابن رجب رحمه الله في خطبة كتابه القواعد: المنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه[(١)].

ولا أحد يأخذ الزلات ويغفل عن الحسنات إلا كان شبيها بالنساء، فإن المرأة إذا أحسنتَ إليها الدهر كله، ثم رأت منك سيئة واحدة قالت: لم أر منك خيرا قط، ولا أحد من الرجال يحب أن يكون بهذه المثابة أي بمثابة الأنثى، يأخذ الزلة الواحدة، ويغفل عن الحسنات الكثيرة،

ثالثاً: والواجب أن نعلق الأحكام بالأوصاف لا بالأشخاص، فنقول: من عمل كذا فيستحق كذا، ومن عمل كذا فيستحق كذا، من خير أو من شر.

رابعاً: ولكن عندما نريد أن نقوِّم الشخص، فيجب أن نذكر المحاسن والمساوئ، لأن هذا هو الميزان العدل، وعندما نحذر من خطأ شخص فنذكر الخطأ فقط، لأن المقام مقام تحذير، ومقام التحذير ليس من الحكمة فيه أن نذكر المحاسن، لأنك إذا ذكرت المحاسن فإن السامع سيبقى متذبذبا، فلكل مقام مقال[(٢)].

موقف الشيخ ممن وافق المبتدعة في مسألة:

وفي هذا المجال لما توسع بعض المنتسبين للعلم في إطلاق وصف المبتدع على أي شخص وافق بعض المبتدعة في مسألة ما وإن لم ينهج منهجهم، لم يوافق الشيخ رحمه الله على هذا التوجه، ولم يصحح هذا الرأي، حيث سئل رحمه الله هذا السؤال:

إذا تكلم أحد من العلماء ببدعة أو سلك منهج قوم مبتدعة في مسألة من المسائل فهل يعد منهم؟

(١) القواعد في الفقه الإسلامي، ابن رجب (١/ ٢).

(٢) لقاءات الباب المفتوح ٣/ ٤٥٥-٤٥٦ أعدها الدكتور عبد الله الطيار.

الجواب: لا. لا يعد منهم ولا ينسب إليهم، إذا وافقهم في مسألة من المسائل فإنه وافقهم في هذه المسألة، ولا يصح أن ينسب إليهم نسبة مطلقة، ولهذا مثلاً: نحن الآن نتبع في فقهياتنا ما ذهب إليه الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، لكن هل إذا أخذنا برأي يراه الشافعي معناه أنا نكون شافعية مثلاً أو يراه مالك أن نكون مالكية، أو يراه أبو حنيفة أن نكون حنفية، كذلك هم أيضاً إذا أخذوا بمسألة يقول بها الإمام أحمد هل يكونون حنابلة؟ لا. فإذا رأينا شخصاً من العلماء المعتبرين المعروفين بالنصيحة أخذ بشيء مما ذهب إليه أهل البدع لا يصح أن نقول: هو منهم وعلى مذهبهم، نقول: هذا بما نرى له من النصيحة لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وعباد الله إذا أخطأ في هذه المسألة، فإن ذلك الخطأ صادر عن اجتهاد، ومن اجتهد من هذه الأمة فأصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد. ومن ردَّ جميع الحق لكلمة أخطأ فيها من قال بالحق فإنه ظالم، خصوصاً إذا كان هذا الخطأ الذي ظنه خطأً ليس بخطأ؛ لأن بعض الناس إذا خالفه أحد قال: هو على خطأ وخطَّأه أو ضلله أو ربما كفره والعياذ بالله وهذا مذهب سيئ للغاية.

حث الشيخ على التعاون وإن حدث الاختلاف:

بين الشيخ رحمه الله أهمية التعاون بين الدعاة، وإن اختلفت بعض آرائهم حيث قال رحمه الله: «ومن آداب الدُّعاة التي يجب أن يكونوا عليها هو تعاونهم فيما بينهم، لا يكن همّ الواحد منهم أن يقبل قوله ويُقدم على غيره، بل يكن همّ الداعية أن تُقبل الدعوة، سواء صدرت منه أو صدرت من غيره، ما دُمتَ تريد أن تعلو كلمة الله، فلا يهمنك أن تكون من قِبَلكِ أو من قِبَلِ غيرك، صحيح أن الإنسان يحب أن يكون الخير على يده، لكن لا يكره أن يكون الخير على يد غيره، بل يجب أن يحب أن تعلو كلمة الله، سواء على يده أو يد غيره، وإذا بنى اتجاهه على هذا؛ فسوف يعاون غيره في الدعوة إلى الله، وإن تقدَّم قَبُول الناس لغيره على قبولهم إياه.

الواجب على الدعاة أن يكونوا يدًا واحدة، يتساعدون، ويتعاونون، ويتشاورون فيما بينهم، وينطلقون انطلاقًا واحدًا، ويقومون لله مثنى وثلاث ورباع ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ ۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ (سبأ: ٤٦).

وإذا كنَّا نرى أن دعاة الشرّ والسوء يجتمعون ويتحدون ويخططون، فلماذا لا يعمل الدعاة هذا العمل، حتى يرشد بعضهم بعضًا فيما يخطئ فيه الآخر من علم أو وسيلة دعوة أو ما أشبهه ذلك؟! ونحن إذا نظرنا إلى نصوص الكتاب والسنة؛ وجدنا أنَّ الله ـ تعالى ـ وصف المؤمنين بأوصاف تدل على أنهم متحدون متعاونون، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: ٧١).

وقال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (آل عمران: ١٠٤ – ١٠٥).

إنَّ الشيطان يلقي في قلب الداعية شيئًا من كراهة داعية مثله إذا نجح في دعوته، لا يحب أن يكون مثله في نجاح الدعوة، بل يكره أن يتقدم هذا في النجاح، وقبول الناس له، ولهذا قال شيخ الإسلام رحمه الله في تفسير الحسد: إنَّ الحسد أن تكره نعمة الله على غيرك، وإن كان معروفًا عند العلماء أن الحسد تمني زوال النعمة عن الغير، بل نقول: الحسد كراهة نعمة الله تعالى على غيرك، سواء تمنيت زوالها أم لم تتمنَ، فأنت أيها الإنسان يجب عليك أن تعاون أخاك الداعية في دعوته، حتى وإن تقدم عليك ونجح في دعوته، ما دمت تريد أن تكون كلمة الله هي العُليا، واعلموا أيها الإخوة أن دُعاة السوء والشر يحبون أن يتفرق دُعاة الخير؛ لأنهم يعلمون أن اتحادهم وتعاونهم

سبب لنجاحهم، وأن تفرقهم سبب لفشلهم، قال الله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ (الأنفال: ٤٦).

ولا ريب أن كل واحدٍ منا معرّض للخطأ، فإذا رأينا من أحدنا خطأً؛ فلنتعاون على إزالة هذا الخطأ بالاتصال به، وبيان هذا الخطأ، وقد يكون الخطأ خطأً في ظننا، ولكنه في الواقع ليس بخطأ، فيبين لنا هذا خطأنا في ظننا أنه خطأ، أما أن نأخذ من خطئه سببًا للقدح فيه، والتنفير عنه، فإن هذا ليس من سمات المؤمنين، فضلاً عن كونه من سمات الدعاة إلى الله ﷻ، ولا أحد يشك أننا في هذه السنوات القريبة بدأ الشباب ـ ولله الحمد ـ ينطلق منطلقًا سليمًا للدعوة إلى الله ﷻ، ولكن حصل فيه شيءٌ من الخطأ، في أنَّ بعض الشباب الآن صار ينطلق من منطلق وحده، ولا يبالي برأي غيره، بل هو معجبٌ بما عنده من العلم والفكر، وإن كان على جانب كبير من الجهل بعلمه، والخطأ في فكره، فتجده يحتقر غيره، ولا ينصاع لما معه من الحق، حتى لو ذُكر له إمامٌ من أئمة المسلمين المشهود لهم بالعلم والدين والأمانة، قال: ومن هذا، أليس رجلاً وأنا رجل؟! مع العلم بأن ما ذهب إليه مما ادَّعى أنه من رجولته مبني على قلة البصيرة والعلم، فتجده لا يجمع بين أطراف الأدلة مثلاً: يأخذ بدليل، ولا سيما إذا كان هذا الدليل يدل على حكم غريب، يأخذ به، ويدع ما سواه، ولا يرعوي أو ينصاع إذا قيل له فكّر في الأمر، انظر في الأدلة، انظر إلى خلاف جمهور العلماء مثلاً، ولكنه لا يفكّر، وهو أيضًا يعامل إخوانه الدعاة هذه المعاملة، يجد أن غيره إذا خالفه، فهو على باطل، وهو الذي على الحق، كأنما يوحى إليه.

ولا شكَّ أن هذا المنهج منهجٌ غير سديد، فلا يجوز للإنسان أن يعتقد خطأ غيره، وأنَّ الصواب معه في أمورٍ تقبل الاجتهاد؛ لأنه إذا اعتقد ذلك فكأنما تنصّب منصب النبوة والرسالة والعصمة، فالخطأ إذا كان جائزا على غيرك، هو جائز عليك، والصواب الذي تدّعيه لنفسك يدّعيه غيرك، وقد يكون الصواب مع

غيرك، والخطأ معك، ومن ثَمَّ صار بعض الشباب الان ينتمي إلى طائفةٍ معيَّنة، أو إلى عالمٍ معيّن ينتصر له، ويأخذ بقوله، سواء كان صوابًا أم خطأً، وهذا في الواقع مما يشتت الأمة، ويضعف العزيمة، ويجعل هؤلاء الشباب المقبل على الله محلّ هزء وسخرية لأهل الشر والسوء.

فالواجب علينا أن نكون كما أمر الله، بل أن نكون كما وصفنا الله ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾ (المؤمنون: ٥٢)، وأن تكون كلمتنا واحدة، ولست أقول: إنه يجب أن يكون قولنا واحدًا بمعنى ألاَّ يقع بيننا خلاف فيما يسوغ فيه الخلاف؛ لأن هذا أمرٌ لا يمكن، لكن أقول: إنه إذا وقع بيننا خلافٌ فيما يسوغ فيه الخلاف، يجب ألاَّ يؤدي هنا إلى اختلاف القلوب، بل تكون القلوب واحدة، والموالاة بيننا قائمة، والمحبة ثابتة، ولو اختلفنا فيما يسوغ فيه الاجتهاد.

فالذي أرجوه من إخوتي الدعاة ألاَّ يجعلوا هذه الأمور التي يقع فيها الاختلاف السائغ الذي يُسوِّغه الاجتهاد، ألاَّ يجعلوها سببًا للفرقة والتحزب وتضليل بعضهم بعضًا؛ لأن ذلك مما يضعف منصبهم أمام أعدائهم، وأنتم تعلمون أن هناك أعداءً يتربصون الدوائر بالدعاة إلى الخير، ولكن من كان الله معه؛ فله العاقبة، وهو المنصور في الدنيا والاخرة، كما قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴾ (غافر: ٥١)[1].

موقف الشيخ من بعض الجماعات الدعوية التي يوجد لديها بعض المخالفات

سئل الشيخ رَحِمَهُ الله عن جماعة التبليغ أكثر من مرة، وعن من ينتسبون للجماعة في دول الخليج، فلم يحكم الشيخ بحكم واحد على جميع المنتسبين للجماعة من الذين هم في باكستان والهند أو في دول الخليج، بل نص على أنه لا يذمهم مطلقا ولا يمدحهم

(١) كتاب تعاون الدعاة وأثره في المجتمع، موقع الشيخ ابن عثيمين، المكتبة المقرءة، من آداب الدعاة، *http://www.ibnothaimeen.com/all/books/article_17815.shtml*، ١٠/ ١/ ١٤٣١هـ.

مطلقاً، بل يوضح ما وقعوا فيه من أخطاء يجب اجتنابها، وما نجحوا فيه من دعوة، ويؤكد على ضرورة مساهمة طلبة العلم في تعديل منهج الجماعة وإصلاح أخطائهم.

حيث قال رحمه الله: «الغالب أن كل المسائل يكون الناس فيها طرفين ووسط، من الناس من يثني على هؤلاء كثيرا وينصح بالخروج معهم، ومنهم من يذمهم ذما كبيرا ويحذر منهم كما يحذر من الأسد، ومنهم متوسط. وأنا أرى أن الجماعة فيهم خير وفيهم دعوة، وفيهم تأثير لم ينله أحد من الدعاة، تأثيرهم واضح كم من فاسق هداه الله وكم من كافر آمن؟ ثم طبائعهم تواضع، خلق، إيثار، ليس هو يوجد في الكثيرين

و من يقول أنهم ليس عندهم علم حديث أو سلف أو أشبه ذلك. هم أهل خير ولا شك لكني أرى أن الذين يوجدون في المملكة لا يذهبون إلى باكستان وغيرها من البلاد الأخرى، لأننا لا ندري عن عقائد أولئك ولا ندري عن مناهجهم، ولكن المنهج الذي عليه أصحابنا في المملكة منهج لا غبار عليه وليس فيه شيء.

و أما تقييد الدعوة بثلاثة أيام أو أربعة أو شهرين أو أربعة أشهر أو سنة أو سنتين فهذه ما لها وجه، ولكنهم يرون أن هذا من باب التنظيم وأنه إن خرج ثلاثة أيام وعرف أنه مقيد بهذه الأيام الثلاثة استقام وعزف عن الدنيا، فهذه مسألة تنظيمية ما هي شيء»[1].

كما سئل الشيخ رحمه الله مرة أخرى عن الجماعة سؤالا مطولا تناول فيه السائل عدد من الإشكالات المثارة حول الجماعة ومنهجها، وكان جواب الشيخ مثالا للتثبت والاعتدال في الحكم.

(١) لقاء الباب المفتوح إعداد عبد الله بن محمد الطيار (١٠ / ٤٥).

«**السؤال**: انتشر عندنا في الكويت جماعة التبليغ يعظون الرجال الآن والنساء فضلاً عن الرجال بالخروج إلى جميع البلدان يحددون مدة قصيرة يدربون المرأة مدة ثلاثة أيام ثم أسبوع ثم في الخليج كذلك يعني أسبوعين بعد ذلك ينقلونها إلى مرحلة أعلى وهي مرحلة الهند والباكستان، حتى تتدرب المرأة بحجتهم على الدعوة إلى الله تعالى أربعين يوماً، والسؤال: نقل عنك أيضاً أن أحد الإخوة يأتي هنا إلى القصيم ويقول: إنك ترى جواز الخروج مع النساء فهل هذا صحيح؟ ونريد كلمة هل هم جماعة حق ويخرج معهم ويجتهد الإنسان معهم في الدعوة إلى الله، ويبذل الإنسان ماله ووقته؟

وكان جواب الشيخ: أما ما نسبه إليَّ من أني أقول: حتى النساء يخرجن فهذا غير صحيح ولا علمت أن النساء يخرجن في جماعة التبليغ إلا منك الآن، وأما الجماعة فلا أحد يشك أن لها تأثير في إصلاح الناس، كم من كافر أسلم! وكم من فاسق اهتدى! وهذا شيء معلوم، لكن يغلب عليها الجهل، ليس عندهم طلبة علم ولا علماء، كما أن الذهاب إلى بلاد أخرى من بلاد العجم الباكستان أو غيرها لا نرى السفر إلى هناك، ولا نرى حجاً إلا إلى بيت الله الحرام، وهذا الاجتماع السنوي الذي يجتمع فيه ما يزيد على المليون، هذا شبه الحج وهذا لا نراه، ونرى أن جماعة التبليغ يكونون في أماكنهم يدعون إلى الله ﷻ في القرى والمدن، ونرى أيضاً أنه يلزم على طلبة العلم أن يخرجوا معهم لتعديل منهجهم، وإصلاح ما هم عليه من الأخطاء التي قد تكون من كل أحد من الناس، فأنا لست من الذين يذمونهم ذماً مطلقاً، ولا من الذين يمدحونهم مدحاً مطلقاً، لكني أرى أن في القوم خيراً، وأن الله نفع بهم نفعاً كبيراً، ولا أعلم إلى ساعتي هذه أن أحداً من الناس أثر ولا سيما في العامة مثل ما أثر هؤلاء. (٧٢/ ١٠)[١].

---

(١) المصدر نفسه (٢/ ٣٢).

ولا يعني هذا تأييد الشيخ للتحزب والتكتل كجماعات مستقلة عن جماعة المسلمين، بل قال بكل وضوح إنه لا يوافق على التحزب والتكتل وذلك في جواب سؤال وجه إليه حول حكم الانتساب إلى الجماعات الإسلامية، حين سئل **السؤال التالي**:

ما حكم الانتساب إلى الجماعات الإسلامية الموجودة الآن في الساحة؟ ونريد خطوطاً واضحة في التعامل معها؟

فكان **جوابه** رحمه الله: «أولاً: يا أخي! أنا لا أقر ولا أوافق على التكتل الديني، بمعنى: أن كل حزب يرى نفسه أنه منفرد عن الآخرين؛ لأن هذا يدخل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ (الأنعام: ١٥٩). ولهذا تجد هؤلاء المتفرقين عندهم من كراهة بعضهم لبعض أشد من كرههم للفاسقين الذين يعلنون بفسقهم - كما نسمع - حتى إن بعضهم يضلل الآخر ويكفِّره بدون سبب للتكفير. فأنا لا أرى التكتُّل والتحزب الديني، وأرى أنه يجب محو هذه الأحزاب، وأن نكون كما كان الصحابة رضي الله عنهم عليه؛ أمة واحدة، ومن أخطأ منا في طريق عَقَدي أو قولي أو فعلي فعلينا أن ننصحه وندله إلى الحق، فإن اهتدى فهذا المطلوب، وإن كان الصواب معه وجَبَ علينا الرجوع إلى ما كان عليه هو، وإذا كان الصواب معنا وأَصَرَّ على ما هو عليه بلا تأويل سائغ، فحينئذ نحذر من رأيه ومما ذهب إليه دون أن نعتقد أننا في حزب وهو في حزب، فنشطِّر الأمة الإسلامية إلى شطرين أو أكثر. فأرى أنه ينبغي لنا بل يجب علينا أن نكون ضد هذه الأحزاب، أي: ضد التحزب. والحمد لله! الأمة كما اتفق أولها على جادَّة واحدة وطريق واحد فيمكن أن يتفق آخرها. السائل: فهل تحذِّر من هذه الأحزاب؟! الشيخ: لا. أنا أحذِّر من التحزب. السائل: ولكن واقع الأحزاب بنفس هذا المعنى! الشيخ: لا؛ لأني لو قلت: أحد الأحزاب فقد يكون هذا الحزب على حق، فلا أحذِّر منه، بل أحذِّر من التحزب، وأرى أنه يجب على

مَن يقال عنهم: إن هؤلاء من التبليغ، وهؤلاء من الإخوان، وهؤلاء من السَّلَفية، وهؤلاء من الإصلاح، وما أشبه ذلك، أرى أنه يجب أن يجتمع بعضُهم إلى بعض، وأن يتدارسوا الأمر، وأن يخرجوا بفكر واحد ورأي واحد. أما أن يتعادَوا الآن كما هو في الساحة؛ فتجد هؤلاء يسبون هؤلاء، ويقعون في أعراضهم، فهذا يُوْهِنُ الجميع. فالعامة إذا رأوا أنهم في عمىً؛ هذا يقول: الحق عندي، والباطل مع ذاك، وذاك يقول: الحق عندي، والباطل مع الآخر فإنها تبقى متحيِّرة[1].

وقد ألح السائل في طلب فتوى صريحة في موضوع التحزب والانتساب للجماعات فأفتى الشيخ بأنه لايرى التحزب ولا الانتساب معللا إجابته رحمه الله، ولما في ذلك من الفائدة رأيت إيراده بطوله..

«**السائل**: بِمَ تنصح طالب العلم اليوم؟ فهذا موضوع مهم ويحتاج إلى فتوى صريحة؛ لأن الشباب تفرقوا! **الشيخ**: أنا الآن أعطيتك فتوى صريحة: فأنا أرى أنه لا يجوز التحزب أبداً. **السائل**: وبالنسبة للانتساب يا شيخ؟! **الشيخ**: ولا الانتساب، فالانتساب معناه: أنك تشعر بأنك منفرد عن الآخرين، وكيف تنفرد عن الآخرين وهم إخوانك من المؤمنين إذا ما أخطئوا في شيء عَمَلي أو عَقَدي، إذْ الذي ينبغي عليك أن تجتمع بهم وتناقشهم وتبين لهم الخطأ. لكن ثق بأنهم إذا سمعوا ـ مثلاً ـ أن الآخرين يقدحون فيهم أو يحذِّرون منهم، فسيزداد تمسكهم بما هم عليه، حتى وإن كان باطلاً، فهذه طبيعة النفس البشرية. ولكن لو أننا قلنا: يا جماعة! كلنا إخوان مسلمون، كلنا نريد الوصول إلى شريعة الله، فلنكن عليها سواءً، فإذا كان الله عز وجل يقول: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ (آل عمران: ٦٤)، فكيف بإخواننا المسلمين؟! فمثلاً: التبليغيون: عندهم قاعدة: أن يخرج الإنسان ثلاثة أيام، أو أربعة، أو أسبوعاً، أو شهراً، فنبحث

(١) لقاءات الباب المفتوح (٤٥ / ١٣).

هذه الطريقة، وننظر ما هي؟ وعندهم كذلك: عدم الخوض في المسائل العلمية، والتعمق فيها، فنبحث معهم، ونقول: لماذا تقررون ثلاثة أيام، أو أربعة، أو أسبوعاً، أو شهراً، أو ما أشبه ذلك؟ لماذا؟ وننظر إذا كان لهم غرضٌ صحيح ومقصودٌ نافع، فلا نذهب لنُبَدِّعَهم، ونشهِّرَ بهم من أجل ذلك. وإذا كانوا يكرهون المناقشة في العلم والتعمق فيه، نسألهم: لماذا؟ فإن قالوا: لئلا تحصل عداوة بين المتناقشين، قلنا: هذا غلط، فالإنسان الذي يريد الحق لو ناقشه غيرُه للوصول إلى الحق لا يكرهه، بل يقول: هذا من نعمة الله عليَّ أن أحداً يناقشني؛ حتى إذا كنتُ على خطأ تبيَّن لي خطئي.

السائل: عندنا في الكويت الشيخ سالم الطويل، والشيخ حَمَد العثمان يحاربان صراحة عدم الحزبية، ويضادون من بعض الجماعات إلا من رحم الله، فما نصيحتك لهما؟

الشيخ: أنا هذه نصيحتي ـ وقد سمعتَ الآن ـ لهما ولغيرهما. وأنا أخبرك أيضاً أنه في مجلسنا هذا لا نتعرض لاسم شخص؛ لكن لكونك لا تدري عن منهجنا نسامحك في هذا، وإلا فإنا لا نرضى أن أحداً يذكر شخصاً معيناً، مهما كان.

موقف الشيخ من الهجر بسبب الاختلاف حول أساليب الدعوة:

جرى في وقت الشيخ اختلاف حول وسائل الدعوة هل هي توقيفية أو اجتهادية؟ وغير ذلك من المسائل المرتبطة بالدعوة، ووصل الأمر ببعض الشباب المتحمس للدعوة إلى الهجران والقطيعة فيما بينهم بسبب الاختلاف حول هذه المسائل، وسئل الشيخ رحمه الله السؤال التالي:

ـ هل يجوز الهجر بين الدعاة إلى الله بسبب اختلافهم في أساليب الدعوة؟

فأجاب رحمه الله بعدم جواز التهاجر إذ قال: «لا يجوز الهجر بين المؤمنين لأن النبي ﷺ قال: (لا يحل لمؤمن أن يهجر أخاه فوق ثلاث)[1]... أما الدعاة إلى الله فإنه لا

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه برقم (٦٠٦٥)، الفتح: ١٠/ ٤٩٦، كتاب الأدب، باب (٥٧)، وأخرجه مسلم عنه أيضاً [٢٤،٢٣ـ(٢٥٥٩)]، كتاب البر والصلة، باب (٧).

ينبغي لهم بل لا يجوز لهم أن يتهاجروا فيما بينهم بسبب اختلاف أساليب الدعوة ولكن على كل واحد منهم أن ينتفع بأسلوب الآخر إذا كان أجدى وأنفع[(1)].

والسؤال: الساحة الإسلامية تحفل بكثير من الدعاة، ولكل منهم أسلوبه وطريقته، لكن مع ذلك، قد يكون هناك خلافٌ في مسائل مهمة كالعقيدة، فما هي الضوابط التي ترونها للعمل والتعاون مع هؤلاء وغيرهم، والدعاة بحاجة إلى توجيهكم في هذه المسألة.. وفقكم الله.

ج ٦: لا شك أن الضوابط لهذا الخلاف هو الرجوع إلى ما أرشد الله إليه في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٞ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ (النساء: ٥٩)، وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٖ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ (الشورى: ١٠)، فالواجب على من خرج عن الصواب في العقيدة أو في العمل أي في الأمور العلمية والعملية ـ الواجب أن يُبين له الحق ويُوضح، فإن رجع فذلك من نعمة الله عليه، وإن لم يرجع فهو ابتلاء من الله تبارك وتعالى له، وعلينا أن نبيِّن الخطأ الذي هو واقع فيه، وعلينا أن نبيِّن الخطأ وأن نحذِّر من هذا الخطأ بقدر الاستطاعة، ومع هذا لا نيأس، فإن الله ـ تعالى ـ رد أقوامًا من بدع عظيمة حتى صاروا من أهل السنة، ولا يخفى على كثير منا ما اشتهر عن أبي الحسن الأشعري رحمه الله أنه بقي في طائفة الاعتزال مدة أربعين سنة من عمره، ثم اعتدل بعض الشيء لمدة، ثم هداه الله عز وجل إلى السبيل الأقوام، إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله الذي هو مذهب أهل السنة والجماعة، فالحاصل أن مسائل العقيدة مهمة، ويجب التناصح فيها، كما يجب التناصح أيضًا في الأمور العملية،

(١) الصحوة الإسلامية ضوابط وتوجيهات، الشيخ محمد بن صالح العثيمين، إعداد وترتيب أبو أنس علي ابن حسين أبولوز، دار المجد، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م، ص١٠٦.

وإن كانت دائرة الخلاف بين أهل العلم في المسائل العملية أوسع وأكثر، إذ إن المسائل العلمية العقدية لم يحصل فيها اختلاف في الجملة، وإن كان بعضها قد وقع فيه بعض الخلاف، كمسألة فناء النار، ومسألة عذاب البرزخ، ومسألة الموازين، ومسألة ما يوزن، وأشياء متعددة لكن إذا قستها بالخلاف العملي وجدت أنها في دائرة ضيقة ولله الحمد، ولكن مع هذا يجب علينا فيمن خالفنا في الأمور العلمية أو العملية يجب علينا المناصحة وبيان الحق على كل حال.

موقف الشيخ من قراءة كتب الدعاة والمفكرين المعاصرين:

من المتغيرات التي حدثت في حياة الشيخ، موقف بعض المنتسبين المعارض لقراءة كتب الدعاة والمفكرين المعاصرين، لحجج أوردوها، وكان بعضهم يسأل أهل العلم المعتبرين عن ذلك لعله يوافقه على هذا الرأي، وممن طرح عليهم السؤال الشيخ محمد رحمه الله فلم يوافق على هذا التوجه ولم يرتضه بشكل مطلق، وبيّن إمكان الإستفادة من كتب المعاصرين، مع التأصيل العلمي من كتب السلف، وهذا مما يدل على سعة افقه رحمه الله واستيعابه للمستجدات واعتدال موقفه من غيره، حتى ممن قد لايتفق معهم في بعض ما يطرحون. فقد طرح على الشيخ **السؤال** التالي:

ما رأي فضيلتكم فيمن ينفر من قراءة كتب الدُّعاة المعاصرين، ويرى الاقتصار على كتب السَّلف الأخيار، وأخذ المنهج منها، ثم ما هي النظرة الصحيحة أو الجامعة لكتب السلف رحمهم الله، وكتب الدعاة المعاصرين والمفكرين؟

فكان **جوابه** رحمه الله: الذي أرى أن الدعوة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فوق كل شيء، وهذا رأينا جميعًا بلا شك، ثم يلي ذلك ما ورد عن الخلفاء الراشدين، وعن الصحابة، وعن أئمة الإسلام فيمن سلف، أما ما يتكلم عليه المتأخرون المعاصرون فإنه قد حدثت أشياء، هم بها أدرى، فإذا اتخذ الإنسان من كتبهم ما ينتفع به في هذه الناحية، فقد أخذ بحظ وافر، ونحن نعلم أن المعاصرين إنما أخذوا ما أخذوا من

العلم ممن سبق، فلنأخذ نحن مما أخذوا منه لكن استجدت أمور، هم بها أبصر منا، ولم تكن معلومة لدى السلف بأعيانها، فالذي أرى أن يجمع الإنسان بين الحسنيين، فيعتمد أولاً على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وثانيًا على كلام السلف الصالح من الخلفاء الراشدين والصحابة وأئمة المسلمين، ثم على ما كتبه المعاصرون، الذين جدَّت في زمنهم حوادث لم تكن معلومة بأعيانها فيما سلف[1].

(١) كتاب تعاون الدعاة وأثره في المجتمع، موقع الشيخ ابن عثيمين، المكتبة المقروءة، الأسئلة، http://www.ibnothaimeen.com/all/books/article_17816.shtml ١٠/ ١/ ١٤٣١هـ.

المبحث السابع

منهج الشيخ في تقويم الردود على المخالف

يرى الشيخ رحمه الله أن الردود المحررة المدونة أفضل من الرد المباشر عبر المناظرة والجدال والمحاورة، وإن كان يرى أهمية هذه الأساليب ونفعها بشروط إذا تحققت حصل النفع، غير أنه رأى أن المناظرة بمحضر من الناس خاصة العوام قد يكون أثرها عليهم سلبيا لأن المخالف قد يؤثر بأمور غير علمية ولا صلة لها بموضوع المناظرة.

واستشهد على رأيه بأن أفضل الردود التي اطلع عليها هي ردود شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، معللا ذلك باستحضارهما أدلة المخالف، وإيرادهما أدلة لا يذكرها المخالف ثم يجيبان عنها وهذا من العدل والإنصاف كما يقول الشيخ.

قال رحمه الله:

«أرى أن المناقشة بين المختلفين عمل طيب لكن بشرط أن تكون مصحوبة بحسن نية بأن يكون المقصود بها أن تكون كلمة الله هي العليا أما إذا قُصد به نصر الرأي فتركها خير من فعلها وهذه النية إلى إرادة قصد الحق متوفرة في السلف أكثر منها في عصرنا الحاضر ولهذا نجد بعض الناس إذا خالفك في أمر حاول أن يدعم رأيه بأمور ضعيفة ليس لها حساب في موازيين المناظرة، وهذا هو الذي يجعل بعض الناس يتحرز من المناظرة ولاسيما أمام الناس والجماهير لأنه يخشى أن يُلبس هذا على الناس وأن يلبس الحق بالباطل بسبب ما عنده من الجرأة والفصاحة والبيان وحينئذ يكون الضرر عظيماً ليس على المناظر فحسب بل عليه وعلى من ماثله من

أهل الحق وعلى الحق نفسه أيضاً فلهذا كان الناس يحبون أن يبتعدوا عن هذه المناظرات.

لكن أرى أنه يمكن تلافي خطر المناظرة بأن يؤلف العالم كتاباً يذكر فيه ما يختاره من القول ويؤيده بالأدلة التي بنى عليها اختياره ثم يذكر حجج الخصم ويبين أنها لا تقاوم الحجج التي بنى عليها اختياره فهذه الطريقة لا شك أنها طريقة سليمة جيدة ويحصل بها المقصود من المناظرة.

ولم يمر بي شيء بل لم يمر بي مؤلف يسلك هذه الطريقة مثل مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم فتجده يأتي في مناقشة القول بأدلة لا يأتي بها حتى الذين يختارون القول المخالف لرأيه ثم يرد عليها ويذكر حجج القول الثاني وهذا من كمال العدل والإنسان يجب عليه أن يعرف أنه مسؤول أمام الله عز وجل وأن يعلم انه لا يمكن أن يختار قولاً لمجرد هواه إلا كان على حساب حسناته يوم القيامة[1].

(١) الصحوة الإسلامية ضوابط وتوجيهات،الشيخ محمد بن صالح العثيمين، إعداد وترتيب أبو أنس علي بن حسين أبولوز، دار المجد،ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ص١٠٨-١٠٩.

المبحث الثامن

خصائص منهج الشيخ في التعامل مع المخالف

لقد انتهج الشيخ ابن عثيمين رحمه الله منهاج علماء السلف في أعماله العلمية، ونهجه الدعوي، وطرق التربية والتعليم الأخلاقي، ومن عرفه عن كثب عرف في منهاجه ما كان عليه سلف الأمة، ولعل أبرز خصائص منهجه رحمه الله:

١ـ **التزامه بمنهج السلف الصالح**: اعتقادا وعلماً وعملاً ودعوة وسلوكاً، مع التحذير مما يخالف ذلك، وهذا ظاهر من حرصه على شرح كتب أئمة السلف المتقدمين والمتأخرين، ولزومه منهجهم وتقريره في دروسه ومحاضراته ومؤلفاته.

٢ ـ **الاعتدال والتوسط**: في المنهاج والسلوك، والفهم والتقيد، في ذلك بما كان عليه السلف الصالح

٣ ـ **العدل مع المخالف**: وهذا الأمر ملاحظ بدرجة كبيرة في فتاوى الشيخ ورسائله، خصوصا في الحكم على المخالف من أهل السنة، فقد وقف الشيخ موقفا معتدلا رافضا التوجه الذي يحتد مع المخالف ويسرع بإطلاق وصف البدعة عليه، ويتجلى ذلك في كثير من إجاباته على الأسئلة في هذا المجال، إذ يؤكد الشيخ على العدل والإنصاف للغير وإن خالفوا، ويلتمس العذر للمخالف، بأن الإنسان عرضة للزلل لأسباب متعددة حيث قال في هذا الشأن:

«كل إنسان مهما بلغ من العلم والتقوى، فإنه لا يخلو من زلل سببه إما الجهل أو الغفلة أو غير ذلك، لكن المنصف كما قال ابن رجب رحمه الله في خطبة كتابه القواعد: المنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه[1]».

---

(١) القواعد في الفقه الإسلامي، ابن رجب (١/ ٢).

ولا أحد يأخذ الزلات ويغفل عن الحسنات إلا كان شبيها بالنساء، فإن المرأة إذا أحسنتَ إليها الدهر كله، ثم رأت منك سيئة واحدة قالت: لم أر منك خيرا قط، ولا أحد من الرجال يحب أن يكون بهذه المثابة أي بمثابة الأنثى، يأخذ الزلة الواحدة، ويغفل عن الحسنات الكثيرة،

ولكن عندما نريد أن نقوِّم الشخص، فيجب أن نذكر المحاسن والمساوئ، لأن هذا هو الميزان العدل. وعندما نحذر من خطأ شخص فنذكر الخطأ فقط، لأن المقام مقام تحذير، ومقام التحذير ليس من الحكمة فيه أن نذكر المحاسن، لأنك إذا ذكرت المحاسن فإن السامع سيبقى متذبذبا، فلكل مقام مقال»[1].

ومن صور العدل عند الشيخ في التعامل مع بعض المخالفين في بعض مسائل العقيدة كالأشاعرة أنه لم يخرجهم من جملة أهل السنة ولم يجعلهم من أهل السنة على الاطلاق، مبينا الحكم الصحيح فيهم بقوله:

«**الجواب:** الأشاعرة من أهل السنة والجماعة فيما وافقوا فيه أهل السنة والجماعة، وهم مخالفون لأهل السنة والجماعة في باب الصفات؛ لأنهم لا يثبتون من صفات الله إلا سبع صفات، ومع هذا لا يثبتونها على الوجه الذي أثبتها عليه أهل السنة، فلا ينبغي أن نقول هم من أهل السنة على الإطلاق، ولا أن ننفي عنهم كونهم من أهل السنة على الإطلاق، بل نقول: هم من أهل السنة فيما وافقوا فيه أهل السنة، وهم مخالفون لأهل السنة فيما خالفوا فيه أهل السنة، فالتفصيل هو الذي يكون به الحق، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ (الأنعام: ١٥٢)، فإخراجهم من أهل السنة مطلقاً ليس من العدل، وإدخالهم في أهل السنة بالإطلاق ليس من العدل أيضاً، والواجب أن يعطى كل ذي حقٍ حقه»[2].

(١) لقاءات الباب المفتوح ٣/ ٥٥-٥٦.

(٢) لقاءات الباب المفتوح ٥-٥٦.

* ومن صور العدل عند الشيخ: التفريق بين درجات المخالفة.

فقد سئل **السؤال التالي**: بعض أهل العلم يردون بعض الأمور العقدية، مثل: أمر المهدي وغيره، وذلك عن طريق رد خبر الآحاد، فما حكم هؤلاء؟

فكان جواب الشيخ بالتفريق بين رد أحاديث المهدي ورد الأحاديث الأخرى المتصلة بنزول عيسى عليه السلام آخر الزمان، قائلا في **الجواب**:

«حكم هؤلاء أنهم معذورون ما دام ردهم كان عن اجتهاد وتأويل؛ ولكن ردهم لأحاديث المهدي ليس كردهم لنزول عيسى بن مريم؛ لأن نزول عيسى بن مريم ثابت بظاهر القرآن وصريح السنة الصحيحة، أما أحاديث المهدي فإن العلماء قسموها إلى أربعة أقسام: ١ـ صحيحة. ٢ـ حسنة. ٣ـ ضعيفة. ٤ـ موضوعة.

والراجح من أقوال أهل العلم: أنه سوف يأتي إذا دعت ضرورة الأرض إلى مجيئه، كأن تُمْلأ ظلماً وجوراً»[1].

٤ ـ توجيه النقد للفكرة والرأي دون التركيز على ذات المخالف: فيؤكد كثيراً على عدم التعرض لأسماء الأشخاص، وجعل ذلك قاعدة من قواعد منهجه في التقويم للأفكار والآراء، وعلل ذلك بأن الكلام عن الأشخاص بأعيانهم بأن الواجب تعليق الأحكام بالأوصاف لا بالأشخاص، ولأن ذلك قد يثير التعصب والتحزب.

قال رحمه الله: «فالقاعدة كما قلت: أننا لا نتكلم عن الأشخاص بأعيانهم مدحا أو ذما، لا في مجالسنا في مقام التدريس، ولا في اللقاءات، ولا فيما يورد علينا من الأسئلة، ونحن ماضون على ذلك إن شاء الله، ونرجو الله سبحانه وتعالى أن يثبتنا عليه، لأن الكلام عن الشخص بعينه قد يثير التحزب والتعصب، ولأنه قد تتغير حاله إلى خير مما كان عليه.

(١) لقاء الباب المفتوح (١/ ١٣).

والواجب أن نعلق الأحكام بالأوصاف لا بالأشخاص.

فنقول: من عمل كذا فيستحق كذا، ومن عمل كذا فيستحق كذا، من خير أو من شر، وقد حصل من أحد الأشخاص أن ذكر اسم رجلين من الدعاة في الكويت فبين له الشيخ أنه لايرتضي ذكر الأسماء في دروسه.

«وأنا أخبرك أيضاً أنه في مجلسنا هذا لا نتعرض لاسم شخص؛ لكن لكونك لا تدري عن منهجنا نسامحك في هذا، وإلا فإنا لا نرضى أن أحداً يذكر شخصاً معيناً، مهما كان»[1].

٥ ـ التثبت من المخالفة وذلك من جهتين:

الأولى: التثبت من حقيقة المخالفة.

ومن ورعه أنه كان كثير التثبت فيما يفتي ولا يتسرع في الحكم بالمخالفة قبل أن يظهر له الدليل وإذا أشكل عليه الأمر يقول: انتظر حتى أتأمل المسألة، وغير ذلك من العبارات التي توحي بورعه وحرصه على التحرير الدقيق للمسائل العلمية.

الثانية: التثبت من وقوع المخالفة من الشخص.

فقد دعا الشيخ إلى «التثبُّت فيما يُنقل عن العلماء أو غير العلماء، ولا سيما في هذا الزمن الذي كثرت فيه الأهواء، وكثر فيه التعصب[2].

ويرى الشيخ رحمه الله أن على طالب العلم إذا سمع عن عالم أو طالب علم مخالفة أن يتصل بمن نُسب إليه المخالفة ويقول له: «نقل عنك كذا وكذا فهل هذا صحيح؟ ثم تناقشه فقد يكون استنكارك ونفور نفسك منه أول وهلة سمعته لأنك لا تدري ما سبب هذا المنقول، ويقال إذا علم السبب بطل العجب، فلابد أولاً من التثبت في الخبر والحكم، ثم بعد ذلك تتصل بمن نقل عنه وتسأله هل صح ذلك أم

(١) الباب المفتوح ٤٥ ص ١٣.

(٢) تفسير القرآن للعثيمين (٧/ ١٧).



لا؟ ثم تناقشه: إما أن يكون هو على حق وصواب فترجع إليه أو يكون الصواب معك فيرجع إليه»(١).

٦ ـ **بناء منهجه على العلم الشرعي**: فالشيخ ينطلق في تعامله مع الآخرين من مقتضى العلم فهو دوما يؤكد على هذا الأمر وأهميته، وأن ينطلق المسلم في عقيدته وعبادته وتعامله مع الآخرين من العلم بالكتاب والسنة ومنهج سلف الأمة، لا على العواطف التي لايحكمها العلم.

٧ـ **ومن خصائص منهج الشيخ**: تأكيده على وجوب البيان والتمييز بين المحق والمبطل وبيان مخالفة المخالف والإنكار عليه بالأسلوب الصحيح والمنهج الوسط. فلا يعني الاعتدال والإنصاف لدى الشيخ السكوت عن الخطأ والباطل ومجاملة أهل الباطل بالسكوت عن باطلهم، ولا يعني الحرص على وحدة الأمة أن يسكت أهل العلم عن التحذير من البدع ودعاتها بحجة وحدة الصف، وقد أكد هذه الحقيقة بقوله:

«بعض الناس يقول يجب أن تجعل الأمة الإسلامية التي تنتسب إلى الإسلام، وتتجه في صلاتها إلى القبلة، يجب أن تكون طائفة واحدة غير متميزة، لا يفرق بين مبتدع وصاحب سنة، وهذا لا شك خطأ وخلل وخطر؛ لأن الحق يجب أن يميز عن الباطل، ويجب أن يميز أصحاب الحق عن أصحاب الباطل حتى يتبيّن، أما لو اندمج الناس جميعًا، وقالوا: نعيش كلنا في ظل الإسلام، وبعضهم على بدعة قد تخرجه من الإسلام، فهذا لا يرضى به أحد ناصح لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم»(٢).

٨ ـ التفريق بين الاختلاف والتنازع والتنافر:

ومن خصائص منهجه التفريق بين الاختلاف والتنازع والتنافر، وتأكيده على

(١) كتاب العلم لابن عثيمين (١ / ٢٩).

(٢) الاعتدال في الدعوة ص ١٣.

أن الاختلاف في دائرة الإسلام والسنة لايقتضي العداوة والبغضاء حيث بين المنهج الذي يراه في التعامل مع المخالفين من الجماعات بقوله:

الذي ننهجه من مناهج هذه الجماعات هو ما دل عليه الكتاب والسنة من وجوب الائتلاف وعدم العداوة، ووجوب الاجتماع وعدم التفرق، وأن نكون دعاة إلى الله عَزَّوَجَلَّ بألسنتنا وقلوبنا، فلا ينفر بعضنا من بعض، ولا يضلل بعضنا بعضاً، وعلينا أن نجتمع وأن نتناقش فيما اختلفنا فيه، حتى إذا تبين الحق مع أحد الجانبين وجب على الآخر اتباعه؛ لأن الله قال في كتابه العظيم: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء: ٥٩)، أما كون الأمة تتفرق شيعاً وكل حزب يقول: الحق معي، ومع ذلك لا يقتصر على هذا القول بل يضلل غيره، ويبدع غيره، وينفر منه، فلا شك أن هذه وصمة عار وعيب على الأمة الإسلامية، وهي من أشد الأسلحة فتكاً بهذه الصحوة المباركة. فالذي أنصح به إخواننا، أن يجتمعوا ويتدارسوا ما بينهم من الخلاف، والرجوع إلى الحق واجب كل مسلم.

التفريق بين المخالفة العلمية والخطأ:

يفرق الشيخ بين آراء العلماء الثابتة عنهم عن اجتهاد معتبر وبين عموم التصرفات المبنية على الجهل والتقليد بلا علم والتي تحدث من عموم المسلمين، فيسميها أخطاء ولا يعتبرها آراء علمية تستحق البحث والنظر والمناقشة، فيتعامل مع كل بحسب ما يستحقه من البيان، فالآراء العلمية يطرحها للبحث والمناقشة ويعرض ذلك في مؤلفاته العلمية.

أما الأخطاء فيصفها بهذه الصفة، وقد يفرد بعضها برسائل خاصة بها، فقد ألف رَحِمَهُ ٱللَّهُ رسالة مستقلة أسماها (أخطاء يرتكبها بعض الحجاج) ضمنه جملة من المخالفات التي تحدث من الحجاج.

قال في أولها: وأكثر الأخطاء من الحجاج ناتجة عن هذا ـ أعني عن الفتيا بغير علم ـ وعن تقليد العامة بعضهم بعضاً دون برهان. ونحن نبين بعون الله تعالى السنة في بعض الأعمال التي يكثر فيها الخطأ مع التنبيه على الأخطاء.

٩ـ التماس العذر للمخالف ما أمكن ذلك:

قرر الشيخ كثيرا عذر المخالف من أهل العلم إذا خالف ما يراه الشيخ صحيحا ودعا إلى ذلك، في أكثر من موضع، ودعا كل مجتهد إلى أن يعذر مخالفه من المجتهدين فقال: «والمرء مكلف بما يستطيع علماً وعملاً ولا يجوز له العدول عما أداه إليه اجتهاده إذا كان قد بذل جهده، وعليه أن يعذر غيره فيما اجتهد فيه إذا لم يعلم منه سوء القصد كما أن على غيره أن يعذره إذا علم منه حسن القصد ولم يعلم منه سوء المراد»[(١)].

كما دعا رحمه الله على حسن التعامل مع المخالف والتماس العذر له والتأدب في الحوار معه فقال: «فالواجب على الإنسان إذا خالف غيره أن يلتمس له العذر، ثم يتصل بهذا المخالف ويبحث معه، فربما يكون الحق مع من خالفه ويناقشه بأدب واحترام وهدوء، حتى يتبين الحق، وأما سخريته بما خالف رأيه أو رأي شيخه فهذا غلط، وكل إنسان يخالفك في قولك فإن الواجب عليك أن تحمله على أحسن المحامل وأن هذا اجتهاده، وأن الله عز وجل سيأجره على اجتهاده إذا أخطأ، وإن أصاب فله أجران، ثم تتصل به وتناقشه، ولا تستحي، فربما تبين أن الحق معك فتكون لك منة على هذا الرجل، وربما يتبين لك أن الحق معه فيكون له منة عليك، وأما السخرية فهذا ليس من آداب طالب العلم، بل ولا من آداب المؤمن مع أخيه»[(٢)].

---

(١) مجموع فتاوى ابن عثيمين (١١/ ٥٧).

(٢) تفسير القرآن (٧/ ٢٥).

الخاتمة

وبعد هذه الوقفات اليسيرة مع منهج الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تتجلى لنا ثمرات يانعة كثيرة سأقتصر منها على الثمرات التالية وهي نتائج هذا البحث الموجز في خصائص منهج الشيخ:

* **أن من أهم خصائص منهج الشيخ رحمه الله الخصائص التالية:**

١ ـ التزامه بمنهج السلف الصالح اعتقادا وعلماً وعملاً ودعوة وسلوكاً، مع التحذير مما يخالف ذلك.

٢ ـ الاعتدال والتوسط في المنهاج والسلوك، والفهم والتقيد، في ذلك بما كان عليه السلف الصالح.

٣ ـ العدل مع المخالف.

٤ ـ توجيه النقد للفكرة والرأي دون التركيز على ذات المخالف.

٥ ـ التثبت من المخالفة.

٦ـ تأكيده على التفريق بين الاختلاف والتنازع والتنافر، وأن الاختلاف في الرأي لا يوجب العداوة والبغضاء بين المسلمين.

٧ ـ ومن خصائص منهج الشيخ: تأكيده على وجوب البيان والتمييز بين المحق والمبطل وبيان مخالفة المخالف والإنكار عليه بالأسلوب الصحيح والمنهج الوسط.

٨ ـ التماس العذر للمخالف ما أمكن ذلك.